

Distr.: General
7 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٢٣ (ر) من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات
الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة
التعاون الإسلامي

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه إعلان
الكويت الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثانية
والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة من أجل تعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) المعقودة في دولة
الكويت في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً التكرم بتعميم هذه الرسالة والإعلان المذكور بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ١٢٣ (ر) ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد العزيز الجار الله
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

إعلان الكويت الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثانية والأربعين

(دورة: الرؤية المشتركة من أجل تعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) المعقودة في دولة الكويت في ٩ و ١٠ شعبان ١٤٣٦هـ (٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥م)

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ورؤساء وفودها المشاركين في الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، وقد اجتمعنا في الكويت في ٩ و ١٠ شعبان ١٤٣٦هـ (٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥م) تحت شعار "دورة: الرؤية المشتركة من أجل تعزيز التسامح ونبذ الإرهاب"،

نعلن ما يلي:

إننا، إذ نؤكد التزامنا التام بأهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي ودعمنا الكامل لهذه الأهداف والمبادئ لتحقيق ما فيه خير الشعوب الإسلامية وتأمين مصالحها المشتركة في إطار العمل الثنائي وإطار منظماتنا بغية تعزيز التضامن الإسلامي وتنسيق العمل الإسلامي المشترك،

وإذ ندعم جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظمة التعاون الإسلامي وتطوير قدراتها في جميع المجالات بهدف الارتقاء بأدائها في مواجهة التحديات وتوسيع علاقاتها، بما في ذلك من خلال فتح مكاتب إقليمية جديدة للمنظمة دعماً لأهدافها بما يحقق خدمة قضاياها والقضايا الدولية العادلة،

نحدد دعمنا الكامل لقضية فلسطين والقدس الشريف ولحقوق أبناء الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير والعودة. ونؤكد أن السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط مرهونٌ بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، وبإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وإيجاد حلّ منصف لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

نعرب عن تأييدنا لطرح مشروع قرار جديد على مجلس الأمن من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وإيجاد تسوية نهائية تكفل إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما نشجب وندين السياسات المتطرفة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية وذلك عبر حصارها لقطاع غزة، وبنائها المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وتوسعة جدار الفصل العنصري، وتقييد القدس العربية ومحاولات تحويلها إلى دولة يهودية. كما نعبر عن تأييدنا للمساعي والإجراءات التي قامت بها دولة فلسطين للانضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية.

نعبر عن بالغ تقديرنا لجهود الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى حشد الدعم للقضية الفلسطينية، ونرحب بزيارات فريق الاتصال الوزاري المتعلقة بمدينة القدس الشريف للعديد من الدول المؤثرة دعماً لإيجاد حل عادل شامل للقضية الفلسطينية.

نقدّر الجهود التي ما فتئ يبذلها صاحبُ الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس، من أجل حماية هوية القدس الشريف ودعم صمود الشعب الفلسطيني في المدينة المقدسة وصون تراثه الإسلامي.

نؤكد التزامنا بتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن ودعمنا للشرعية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي ولاستكمال العملية السياسية وفق مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

نشيد بنتائج مؤتمر الرياض ”من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية“ الذي عُقد في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥. بمشاركة واسعة من كافة القوى والمكونات السياسية والاجتماعية وأعضاء المجتمع المدني ومنظمات الشباب والمرأة، وبإصدار وثيقة الرياض وفقاً للأهداف التي حددها رئيس اليمن في خطابه إلى خدام الحرمين الشريفين وهي: ”المحافظة على أمن واستقرار اليمن وفي إطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب عليها، وعدم التعامل مع ما يسمى بالإعلان الدستوري ورفض شرعيته، وإعادة الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الدولة، وعودة الدولة لبسط سلطتها على كافة الأراضي اليمنية، والخروج باليمن إلى بر الأمان بما يكفل عودة الأمور إلى نصابها، وأن تُستأنف العملية السياسية وفقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، وأن لا يصبح اليمن مقراً للمنظمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة“. كما ندعو كافة المكونات السياسية اليمنية إلى سرعة الاستجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي استئناف الحوار مع كافة الفرقاء.

نؤكد على ما ورد في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي المعقودة على المستوى الوزاري في جدة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥؛ والبيانات الصادرة عن الاجتماعات الاستثنائية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ٢١ كانون الثاني/يناير و ٧ شباط/فبراير و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ بشأن الأوضاع الخطيرة في الجمهورية اليمنية؛ وقرار مؤتمر القمة العربي السادس والعشرين المعقود في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥؛ والبيان الصادر عن البرلمان العربي في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.

نرحب بعملية إعادة الأمل للنهوض باليمن وإعادة إعمارهِ ونعرب عن عميق تقديرنا لمبادرة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الرامية إلى إنشاء مركز موحد لتنسيق تقديم المساعدات إلى الشعب اليمني. ونحث كافة الدول، بما فيها دول منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها هيئات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال التنموي وفي المجال الإنساني، إلى تقديم المساعدات وتبني البرنامج الدولي للدعم الاقتصادي والتنموي الشامل لإعادة بناء اليمن.

ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم تجاه وقف العنف وما يُرتكب من تدمير متواصل للبنية التحتية السورية، وإلى الوقف الفوري لسفك دماء السوريين وإزهاق أرواحهم؛ ونؤكد الحقوق المشروعة للشعب السوري ودعمنا لإيجاد حل سياسي قائم على قرارات مؤتمر جنيف الأول.

ندعو كافة الأطراف المعنية إلى تطبيق قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) وسائر القرارات ذات الصلة.

نثمن استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الأول والثاني والثالث على التوالي لدعم الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية.

نتابع باهتمام بالغ الأحداث الأمنية والتطورات السياسية الجارية في ليبيا وندعو جميع الفصائل الليبية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه وقف العنف الدائر هناك، وإلى التمسك بالخيار السلمي، الوحيد والممكن، لإنهاء الأزمة الليبية؛ ونشيد بالجهود الحثيثة التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا في إيجاد حل سياسي للأزمة، ونؤكد ضرورة الالتزام باحترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها وبالامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على استقلالها التام.

نؤكد وقوفنا مع الشعب الليبي في العمل الرامي إلى التصدي لمن يريد العبث بأمن ليبيا، وذلك عبر تقديم الدعم اللازم لحماية الحدود الليبية ووقف الهجرة غير الشرعية ومنع تسلل الجماعات الإرهابية وتدفق السلاح والعتاد العسكري.

نتابع تطورات الأوضاع الأمنية المؤسفة في العراق ومحاولات ما يُسمى بتنظيم ”داعش“ الإرهابي تقويض أمنه واستقراره؛ ونؤكد وقوفنا مع جمهورية العراق الشقيق في الحفاظ على أمنه واستقراره وسيادته ووحدته أراضيه، كما ندعم مساعي الحكومة العراقية الجادة والمخلصة من أجل تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية بما يحقق صلابة الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية لأبناء الشعب العراقي.

نرحب بالاتفاق الإطار الذي تم بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وجمهورية إيران الإسلامية ونتطلع إلى استكماله من خلال إجراءات التوقيع النهائية في نهاية شهر حزيران/يونيه المقبل. كما نحدد دعوتنا إلى جمهورية إيران الإسلامية للتعاون مع المجتمع الدولي بما يساهم في تعزيز عناصر السلام والاستقرار ويرسخ علاقات حسن الجوار.

إننا، إذ نحدد تأكيدنا على إدانة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، مهما كانت مبرراته، وندين الهجمات الإرهابية وكافة أشكال التحريض التي تضرر منها الكثير من الدول وبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نعرب في هذا الصدد عن إدانتنا الشديدة للعمل الإرهابي الذي استهدف في الآونة الأخيرة مسجداً بمنطقة القطيف في المملكة العربية السعودية، ونشدد في ذات الاتجاه على ضرورة محاربة الجماعات الإرهابية ومن يدعمها ويمولها ويدعم ويمول ممارساتها المشينة التي لا تمت بصلة للدين الإسلامي وسماحته. ونشدد على أن تلك الجماعات لا يمكن بأي حال من الأحوال ربطها بالدين الإسلامي الحنيف إذ أن الإرهاب لا دين له ولا وطن.

نحدد تأكيدنا على ضرورة العمل على تخفيف منابع تمويل الإرهاب والالتزام بما جاء في قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة التي تتناول مكافحة الإرهاب والتطرف، خاصة نتائج اجتماع اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري المعقود في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥؛ وندعو إلى توحيد الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب والفكر المتطرف، كما نشيد بنتائج جلسة شحذ الأفكار التي عُقدت على مستوى مجلس وزراء الخارجية في الكويت عن أهمية وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف.

نرحب في هذا الصدد بمضمون بلاغ مكة المكرمة الصادر بعنوان ”الإسلام ومحاربة الإرهاب“ عن المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عُقد في مكة خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز

آل سعود، وهو البلاغ الداعي إلى إبعاد أبناء الأمة الإسلامية على اختلاف انتماءاتهم المذهبية عن الفتن والافتتال وإلى وضع استراتيجية شاملة لتخفيف منابع الإرهاب والفكر المتطرف وتعزيز الثقة بين شباب الأمة.

نؤكد أيضا أن مكافحة الإرهاب والتطرف الديني لا يكون بالصراع مع الإسلام، ذلك الدين القيم، ولا بالترويج لمفهوم كراهية الإسلام، بل من خلال التعاون الرحب وفتح الحوار واستمرار التواصل مع المجتمعات الأخرى ونبد الأفكار الهدامة التي تدعو إلى العنف والبغضاء وتؤكد أن فكرة الانفتاح والتسامح بين الشعوب هي ضرورة إنسانية في المقام الأول تحض عليها الأديان السماوية.

نؤكد على ضرورة تضافر الجهود لتعزيز التعاون بين شعوب الدول الأعضاء في المجالات الاجتماعية والثقافية والتنمية ومحاربة الفقر. وفي هذا الإطار، نشيد بالأدوار التي تضطلع بها بلدان مجلس التعاون الخليجي في تقديم المساعدات التنموية إلى الدول التي تواجه تحديات تنموية.

نرحب بنتائج اجتماع اللجنة التنفيذية لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، جدة)، والمؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب الذي نظّمته رابطة العالم الإسلامي (٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، مكة المكرمة)، ومؤتمر القمة العالمي الأولى حول مكافحة التطرف العنيف (واشنطن العاصمة، شباط/فبراير ٢٠١٥)، التي تأتي تعزيزا للتعاون الدولي والإقليمي والثنائي، ونطالب بتضافر الجهود الدولية وبالتنسيق على الصعد الإيديولوجي والأمني والعسكري لمواجهة التطرف والإرهاب بكل حزم وقوة.

نرحب أيضا بقرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥) المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ الذي صدر بالإجماع، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن تخفيف جميع منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق التي استولى عليها الإرهابيون.

ندين الأعمال الإجرامية الوحشية والبشعة التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية، بما فيها تنظيمات "داعش" والقاعدة وجبهة النصرة، ضد المدنيين الأبرياء، معتبرين أن تصاعد العنف والجرائم الإرهابية يهدد الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

نحدد تضامننا مع مالي، وأفغانستان، والصومال، والسودان، وكوت ديفوار، واتحاد جزر القمر، وجيبوتي، والبوسنة والهرسك، وكذلك شعب جامو وكشمير والقبارصة الأتراك وشعب كوسوفو، في طموحاتهم الرامية إلى العيش في سلام وأمن ورخاء.

نؤكد مجدداً أيضاً أهمية احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها وفق ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

نعرب عن تضامننا مع البلدان الأفريقية، على نحو ما جسده مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي استضافته دولة الكويت، في مواجهة التحديات الأمنية والإنمائية ومكافحة الفقر.

ندين الممارسات بحق مسلمي الروهينغا في إقليم أراكان بميانمار وندعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء إلى تقديم مساعدات إنسانية. وندعو المجموعة الإسلامية في أوروبا وجنوب إلى تسليط الضوء على هذه المسألة وحشد الدعم الدولي لمنع ما يتعرضون له من اضطهاد وسلب لحقوقهم المشروعة.

نشيد بجهود الأمين العام وفريق الخبراء فيما يتعلق بمشروع برنامج عمل السنوات العشر الجديد الذي تعتمده منظمة التعاون الإسلامي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٥، والذي من شأنه أن يرتقي بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والعلمية والإنمائية وذلك للتصدي للتحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين.

نعرب عن تقديرنا لقرار جمهورية أوزبكستان استضافة الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في عام ٢٠١٦.

نجدد التهنئة الخالصة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، بمناسبة تسمية دولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني التي تأتي ترجمة لدور دولة الكويت في المجالين الإنساني والتنموي.

وفي ختام أعمال الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، نتقدم إلى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وإلى دولة الكويت حكومةً وشعباً، ببالغ الشكر والامتنان على حسن الضيافة والترتيب المميز في تنظيم هذا المؤتمر الذي أسفر عن النتائج المرجوة من أعمال المنظمة في الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية (دورة: الرؤية المشتركة من أجل تعزيز التسامح ونبذ الإرهاب).

دولة الكويت، ١٠ شعبان ١٤٣٦ هـ (٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ م)